

الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي وسبل النهوض بها في العراق

أ.د. مايع شبيب الشمري

الباحث أسامة نزار الحداد

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد الحرية الاقتصادية أحد أهم القواعد الأساسية لكل نظام اقتصادي مهما كانت فلسفته الاقتصادية، وباعتبار النظام الرأسمالي الليبرالي أحد هذه الأنظمة الاقتصادية فإنه اهتم كثيراً بهذه القاعدة ووضع لها قوانين واحكامها كثيرة لترتيبها وتنظيمها، وان النظام الرأسمالي الليبرالي (السوق الحر) السائد حالياً في الغالبية العظمى من اقتصادات العالم، وبعبارة كل البعد عن النظم الاقتصادية ذات التخطيط المركزي وإن للحكومة أثراً رئيسياً في التوجيه والإشراف على كل مناحي الاقتصادات، إذ دار جدال علمي مطول خلال السنوات الأخيرة الماضية حول مدى تأثير كل من السياسات والمؤسسات الاقتصادية في مسار الاقتصاد ولاسيما فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الاقتصادية الرئيسية ومن أهمها إتاحة الفرص الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وبصورة عادلة وتحقيق معدلات عالية من النمو والتشغيل.

وان العراق قد حظى بمواقع متأخرة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية على المستوى العربي والعالمي بمعنى (حرية اقتصادية ضعيفة أو حرية اقتصادية معدومة) وكان بترتيب غير جيد بسبب ضعف الكفاءة التنظيمية لحرية الأعمال (مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال)، وضعف حرية التجارة (التجارة عبر الحدود)، وضعف حماية الاستثمار وحرية (مؤشر حماية المستثمرين الاقلية)، وانعدام الشفافية (الفساد الاداري والمالي)، وعدم تنويع الصادرات وبقاء على الصادرات النفطية (مؤشر النشاط التجاري)، بالإضافة إلى ذلك ان القطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي رغم الترويج لألية اقتصاد السوق وإقرارها في الدستور، ولكن في ظل غياب الضمانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لدعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي منها، ولا يمكن أن يتحقق ويسير اقتصاد السوق الذي يعتمد عليه القطاع

الخاص بالشكل الصحيح في ظل غياب الحرية الاقتصادية، فضلاً عن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وفرض سيطرتها عليه، فهي من ينتج ويستهلك ويصدر ويستورد، وهذا ما يمنع ويقيد حركة القطاع الخاص، وحتى وإن كان حاضراً سيكون دوره ضعيفاً يعيش على هامش الدولة، وايضاً علينا الاقرار ان القطاع الخاص في العراق قطاعاً طفيلياً يميل إلى المضاربة والارباح السريعة والولوج بالأنشطة التوزيعية والخدمية أكثر من ولوجه في الأنشطة الانتاجية الحقيقية ولذلك نلاحظ عليه علامات الضعف ناهيك عن انخفاض مساهمته في التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يوضح العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في العراق، وهذا يضع الباحث أمام ضرورة تبيان الدور الذي تؤديه أو تلعبه الحرية الاقتصادية بوصفها واحدة من المتغيرات ذات العلاقة بتطور وانفتاح القطاع الخارجي في العراق، وإلى أي مدى يمكن ان يتأثر القطاع الخارجي في الحرية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي، ما هو أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على اداء القطاع الخارجي متمثلاً بوضع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في العراق، فضلاً عن معرفة السياسات المقترحة لتطبيق وتفعيل الحرية الاقتصادية لتحفيز القطاع الخارجي في العراق.

هدف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق عدة أهداف وهي كالآتي:

١. التعرف على واقع الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في العراق وأدائهما.
٢. التعرف على نقاط الضعف الاساسية للحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في العراق.
٣. تحديد إمكانات وسبل النهوض في الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في العراق.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية عامة مفادها أن العلاقة بين الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي (التجارة الخارجية وميزان المدفوعات) هي علاقة ايجابية في الدول ذات الحرية الاقتصادية العالية وعلاقة سلبية في الدول ذات الحرية الاقتصادية المنخفضة، ونفترض أن آثار تلك العلاقة متفاوتة حسب طبيعة وامكانية الاقتصاد ودرجة الاستجابة في البلدان المدروسة.

محتويات البحث.

تم تقسيم البحث إلى المطالب الآتية :-

المطلب الأول:- واقع أداء الحرية الاقتصادية في العراق

المطلب الثاني:- تحليل مؤشرات القطاع الخارجي في العراق

المطلب الثالث:- السياسات المقترحة لتطبيق وتفعيل الحرية الاقتصادية لتحفيز القطاع الخارجي في العراق

المطلب الأول: واقع أداء الحرية الاقتصادية في العراق:

أولاً: نبذة تاريخية عن القطاع الخاص (الحرية الاقتصادية) في العراق وتطويرها:

لم يشهد العراق ومنذ منتصف القرن الماضي استقراراً في توزيع النشاط الاقتصادي ما بين القطاع الخاص والعام، فمنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٠، حيث أحتل القطاع الخاص مكانه متميزة في سلم اهتمامات الدولة والتي منحته كثيراً من اشكال الدعم والعون المادي وأخذ يمارس دوره الاقتصادي تحت مظلة الرعاية الابوية للدولة ولعل ضعف الامكانيات المادية للدولة مقارنة بإمكانات النخب في القطاع الخاص والذين تصدرهم كبار ملاك الاراضي والتجار وكبار المستثمرين من اصحاب الملكيات الضخمة، وتعد من بين اقوى الاسباب تفسيراً لاتساع دور واهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال النصف الاول من القرن العشرين، الا ان هذا الدور أخذ بالانحسار بعد عام ١٩٥٠

لصالح القطاع العام على اثر توقيع الحكومة اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات النفطية الاجنبية التي كانت عاملة في العراق خلال تلك المرحلة، كما وازداد هذا الدور انحساراً في عام ١٩٦٤ عندما قامت الدولة بتأميم النشاط الخاص (البنوك)، تاركاً الساحة الاقتصادية للقطاع العام من خلال اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مدفوعة بتنامي قدراتها التمويلية من الإيرادات النفطية التي ساعدتها على تبني برامج انمائية كبيرة^(١)، واستمر الوضع في السبعينات والثمانينات بزيادة دور القطاع العام على الرغم من تقليص دوره في عقد الثمانينات من خلال ما يسمى بالإصلاح الإداري آنذاك إلا أن القطاع العام بقي في المقدمة.

وبعد عام ٢٠٠٣ عانى القطاع الخاص من انتكاسة جديدة نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة، أما بسبب التدمير أو ارتفاع تكاليف الانتاج أو انعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، ومما عزز من هذه الانتكاسة انعدام الأمن واستهداف رجال الأعمال، فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان واستثمار أموالهم^(٢)، وأدى تغير النظام السياسي في العراق إلى ضعف الدولة المركزية المعتمدة في القطاع العام، وبدء نظام اقتصادي جديد على وفق رؤية اقتصادية جديدة تدعو إلى الابتعاد عن المركزية التي فشلت في إدارة الاقتصاد الوطني وتبني اقتصاد السوق، فضلاً عن فسح المجال إلى القطاع الخاص للقيام بعمل أكبر في الاقتصاد^(٣).

وفي عام ٢٠٠٦ قامت الحكومة العراقية بإصدار قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي يسعى إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية التنمية في العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها، ويقوم هذا القانون بتشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق عن طريق توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية وتنمية الموارد البشرية

حسب متطلبات السوق، وتوفير فرص العمل للعراقيين، وحماية حقوق ممتلكات المستثمرين، وتوسيع الصادرات، وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق. وقد تم انجاز (٧٦) ملف استثماري حتى عام ٢٠١٠ والاعلان عن تأهيل (١٨) شركة صناعية حتى عام ٢٠١١، الا ان درجة الأقبال لازالت ضعيفة من قبل مستثمري القطاع الخاص بسبب قدم تلك الشركات، أما فيما يخص الخطة (٢٠١٣ - ٢٠١٧)، فقد افترضت الخطة ان القطاع الخاص يسهم بما قيمته (٨٨) ترليون دينار، أي ما يعادل (٧٥) مليار دولار والتي تشكل نسبة (٢١%) يتوقع انفاقها على مختلف المجالات والاستثمارات المحددة من قبل الخطة^(٤).

ومع كل المحاولات التشجيعية للنهوض بالقطاع الخاص العراقي ولغاية الآن، إلا إن هذا القطاع شهد تراجعاً واضحاً، ولم يكن له دور فاعل في الخطط الاقتصادية للدولة، وبذلك بقي القطاع الخاص بعيداً عن الإسهام الحقيقي في أي جهد إنتاجي أو تنموي، وقد يعود السبب إلى أن طبيعة وتركيبه الدولة الريعية لم تعطي المجال المناسب والكافي للقطاع الخاص هذا من جانب، وكذلك ضعف القطاع الخاص وطبيعته الذي يميل إلى الانشطة الخدمية والتوزيعية أكثر من الانشطة الانتاجية، ناهيك عن كونه يرغب بأنشطة المضاربة وتحقيق الأرباح السريعة من جانب آخر، كل ذلك جعل هناك محدودية لدور القطاع في العراق. إلا أن أهميته تبقى ملحة لأسباب عدة أبرزها :- التوجه نحو اقتصاد السوق ضرورة عالمية لا مناص منها، ولغرض استيعاب الأيدي العاملة عن العمل، وسد حاجة السوق المحلية من السلع الضرورية، ناهيك عن تحفيز العملية التنموية، الخ.

ثانياً: تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية* في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

على الرغم من تحول العراق بعد عام ٢٠٠٣ نحو الانفتاح والعمل على إصلاح اقتصاده والاتجاه به نحو اقتصاد السوق والاستثمار حسب ما أشار إليه الدستور* ، إلا أنه لا يزال لم يحقق الحرية الاقتصادية بالشكل الحقيقي الذي يكفل بناء مناخ استثماري مشجع للقطاع الخاص وتنمية روح الإبداع والابتكار بناءً

على مبدأ تكافؤ الفرص، حيث لا تزال الدولة قائمة على الربيع النفطي وهذا ما انسحب بشكل تلقائي على المجتمع فأصبح هو الآخر مجتمع ريعي، يعتمد على الحكومة في الاحتياجات الأساسية من (غذاء ومسكنه ومشربه)، دون أن يبذل مجهوداً. وإن تصنيف العراق ضمن مجموعة الدول الضعيفة أو المعدومة الحرية الاقتصادية أمر منطقي جداً بسبب السياسات والإجراءات الاقتصادية التي كانت تتبناها الحكومة السابقة قبل عام ٢٠٠٣، إذ عمدت الدولة في تلك المدة إلى التدخل إلى حد كبير في الحياة الاقتصادية (النظام المركزي هو المسيطر والقائد للإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار).

ومن الجدول (١) يتضح أن مؤشر الحرية الاقتصادية في العراق ضمن (مؤشر الحرية الاقتصادية العربي). ففي عام ٢٠١٠ بلغ ترتيبه (١٦) أما الدرجة النهائية فكانت (٥,٦) وهذا يندرج ضمن الحرية الاقتصادية الضعيفة، أما الاعوام (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) فبلغ ترتيبه (١٧، ١٨، ١٧) لكل من الاعوام المذكورة على التوالي في حين بلغت الدرجة النهائية (٦,١، ٥,٩، ٦,١) على الترتيب وكان التوصيف (حرية اقتصادية متوسطة، حرية اقتصادية ضعيفة، حرية اقتصادية متوسطة) على الترتيب أيضاً. أما الاعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) فكان ترتيب العراق في تسلسل الحرية الاقتصادية العربي هو (١٩، ١٦، ١٦، ١٦) على التوالي أيضاً وبتوصيف (حرية اقتصادية ضعيفة) ونتيجة متشابهة لتلك الاعوام حسب ترتيبها. ويمكن توضيح مؤشر الحرية الاقتصادية للعراق في الجدول (١).

الجدول (١) مؤشر الحرية الاقتصادية في العراق (ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية العربي)

للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

الاقتصادية والقطاع الخارجي وسبل النهوض بها في العراق

السنوات	الترتيب العالم العربي	حجم الحكومة والانفاق والضرائب والمشروعات		القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية		إمكانية الحصول على نقد مستمر		حرية التجارة الخارجية		تنظيم الائتمان وسوق العمل والنشاط التجاري		الدرجة النهائية	توصيف الحرية الاقتصادية
		التسلسل	التصنيف	التسلسل	التصنيف	التسلسل	التصنيف	التسلسل	التصنيف	التسلسل	التصنيف		
٢٠١٠	١٦	-	٤,٩	-	٣,٩	-	٤,٧	-	٨,٥	-	٥,٩	٥,٦	حرية اقتصادية ضعيفة
٢٠١١	١٧	١١	٦,٨	٢١	٤,٢	٢١	٦,٣	٢١	٨,١	٤	٥,١	٦,١	حرية اقتصادية متوسطة
٢٠١٢	١٨	١١	٦,٨	٢١	٤,٢	٢١	٤,٦	٢١	٨,١	٤	٥,٨	٥,٩	حرية اقتصادية ضعيفة
٢٠١٣	١٧	١١	٦,٨	٢١	٤,٢	٢٠	٦,٣	٢٠	٨,١	٤	٥,١	٦,١	حرية اقتصادية متوسطة
٢٠١٤	١٩	١٨	٥,٥	٢١	٤,٢	١٤	٧,٣	١٤	٥,٨	١٦	٥,٤	٥,٨	حرية اقتصادية ضعيفة
٢٠١٥	١٦	١٦	٥,١	٢١	٤,٢	١٠	٩,٢	١٠	٦,٣	١٥	٥,٤	٥,٦	حرية اقتصادية ضعيفة
٢٠١٦	١٦	-	٥,٢	-	٣,٠	-	٩,٧	-	٤,٨	-	٥,٦	٥,٧	حرية اقتصادية ضعيفة
٢٠١٧	١٦	-	٥,٢	-	٣,٠	-	٩,٨	-	٤,٩	-	٥,٤	٥,٧	حرية

اقتصادية ضعيفة													
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١٨

المصدر: - الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :-

- سالم بن ناصر الإسماعيلي، وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي - التقرير السنوي للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨)، مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عُمان، معهد فريزر.

- Salem Ben Nasser Al Ismaily, Economic Freedom of the Arab World ٢٠١٩ Annual Report, Friedrich Naumann Foundation for Freedom, International Research Foundation of Oman Fraser Institute, ٢٠١٩.

ومن الجدول في اعلاه، نلاحظ أن هناك تذبذب في مؤشر الحرية الاقتصادية في العراق الذي يتسم بالضعف بشكل عام، إذا كان التوصيف (حرية اقتصادية متوسطة) للأعوام (٢٠١١، ٢٠١٣) وما عداها لباقي السنوات المدروسة هو توصيف ضعيف لمؤشر الحرية الاقتصادية، وهذا يتطلب بذل أقصى الجهود لتنشيط دور الحرية الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد العراقي.

وعليه يمكن القول إن العراق لا يتمتع بمستوى مقبول في الحرية الاقتصادية (حرية اقتصادية ضعيفة) وكان بترتيب غير جيد مقارنة مع بلدان المختارة (الإمارات، مصر، والمغرب) ولابد من العمل الجاد لتحسين متطلبات النهوض بالمتغيرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٧)، فضلاً عن ذلك ان القطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي رغم الترويج لألية اقتصاد السوق وإقرارها في الدستور ولكن في ظل غياب الضمانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لدعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي، ولا يمكن أن يتحقق ويسير اقتصاد السوق الذي يعتمد عليه القطاع الخاص بالشكل

الصحيح في ظل غياب الحرية الاقتصادية، فضلاً عن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وفرض سيطرتها عليه، فهي من ينتج ويستهلك ويصدر ويستورد، وهذا ما يمنع ويقيّد حركة القطاع الخاص، وحتى وإن كان حاضراً سيكون دوره ضعيف يعيش على هامش الدولة لأن الدولة ستكون منافس له من ناحية وتحاربه بالضرائب من ناحية أخرى، وايضاً علينا الاقرار ان القطاع الخاص في العراق قطاعاً طفيلياً، يميل إلى المضاربة والأرباح السريعة والولوج بالأنشطة التوزيعية والخدمية أكثر من ولوجه في الأنشطة الانتاجية الحقيقية ولذلك نلاحظ عليه علامات الضعف، ناهيك عن انخفاض مساهمته في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: نقاط الضعف الأساسية للحرية الاقتصادية في العراق:

بعد استعراض مؤشرات الحرية الاقتصادية في العراق ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية العربي، يتضح بشكل واضح أن الحرية الاقتصادية ضعيفة جداً، وهذا بالتأكيد يتطلب وضع اليد على نقاط الخلل من أجل النهوض في هذا المضمار، وعليه سنستعرض نقاط الضعف الأساسية للحرية الاقتصادية في العراق وكالاتي:-

١- ضعف سيادة القانون، أن ضعف سيادة القانون ستؤدي إلى إضعاف إمكانات حماية حقوق الملكية بكل فروعها وأصنافها، وشيوع الفساد وعدم نزاهة الأجهزة الحكومية، ويعزى هذا الأمر إلى ارتفاع مرتبة العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد العالمي من (١١٣) عام ٢٠٠٣ من أصل (١٣٣) دولة إلى (١٦٨) عام ٢٠١٨ من أصل (١٨٠) دولة في مؤشر الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية^(٥).

٢- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير، حيث لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط الخام بشكل كبير، وما دام النفط هو بيد الدولة، فالإيرادات النفطية كبيرة، وهذا ما يشجع الدولة على التدخل من خلال آلية الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي لتحقيق أهداف سياسية بالدرجة الأولى وليس

اقتصادية، وعندما تحتاج إلى الأموال ستلجأ إلى سياسة النقشف وفرض الضرائب، وهذا ما يزيد من صعوبة تنفيذ الحرية الاقتصادية.

٣- يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف الكفاءة التنظيمية لحرية الأعمال التي تتمثل في مدى تقييد البيئات التنظيمية والبنية التحتية للتشغيل الفعال للأعمال التجارية، وإن القطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي رغم الترويج لألية اقتصاد السوق في ظل غياب الضمانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لدعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي وغياب العمل بالنافذة الواحدة وخلق قوانين الاستثمار من ضمانات كبيرة للمستثمرين، وهذا واضح من خلال المراتب المتأخرة التي نالها العراق ضمن مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، ولم يكن بالمستوى المطلوب، إذ انخفضت مرتبة العراق ضمن مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من (١٤٠) عام ٢٠٠٦ من أصل (١٧٥) دولة إلى (١٦٨) عام ٢٠١٨ من أصل (١٩٠) دولة^(٦)، وكذلك يعاني من ضعف سوق العمل، والدليل إن نسبة البطالة في العراق بلغت حوالي (١٠,٨%) عام ٢٠١٨.

٤- فوضى الانفتاح على العالم الخارجي تجارياً واستثمارياً ومالياً، فضلاً عن الأوضاع السياسية والأمنية، وما نتج عن الفوضى من ضعف حرية التجارة وخصوصاً التجارة الخارجية، حيث ارتفعت مرتبة العراق ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود من (١٧٥) عام ٢٠٠٨ إلى (١٧٩) عام ٢٠١٨، وحصلت على تقييم (٢٥,٣٣) درجة عام ٢٠١٨^(٧).

٥- يعاني العراق من ضعف حماية الاستثمار وحرية، حيث شكل العراق المرتبة (١٢٤) عالمياً عام ٢٠١٨ في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية، وحصلت على تقييم بلغت (٤٦,٦٧) درجة عام ٢٠١٨، وكذلك فوضى الحرية المالية وما رافقها من غسيل أموال وغيرها^(٨).

٦- يعاني العراق من افة الفساد الاداري والمالي بسبب تعثر اداء المؤسسات القضائية والتنفيذية وانكماش هيبة الدولة وخاصة بعد عمليات السلب والنهب والسرقة واستفحال الإرهاب بكل أشكاله^(٩)، وهذا يضعف

من قدرته على اجتذاب الاستثمار، فاشتداد الفساد يضر سلباً في النمو الاقتصادي (عدم الاستقرار الاقتصادي)، حيث يعمل الفساد على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الاعمال التجارية، ويزيد من حالة عدم التأكد (عدم اليقين) للمستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها ويؤدي ذلك إلى خفض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (خفض رأس المال الاجنبي المباشر)^(١٠)، وهذا واضح من خلال المراتب المتأخرة التي نالها العراق ضمن مؤشر الشفافية، إذ انخفضت مرتبة العراق ضمن مؤشر مدركات الفساد العالمي من (١١٣) عالمياً عام ٢٠٠٣ إلى (١٦٨) عالمياً عام ٢٠١٨، وحصلت على تقييم بلغت (١٨) درجة عام ٢٠١٨^(١١).

٧- تأخر العراق ضمن مؤشر النشاط التجاري (عدم تنويع الصادرات وبقاء على الصادرات النفطية)، حيث احتل المرتبة (١٥٤) عالمياً وحصل على تقييم بلغ (٧٥,٨٧) درجة عام ٢٠١٨^(١٢).

٨- تأخر العراق ضمن مؤشر الحصول على الكهرباء، حيث احتل المرتبة (١١٦) عالمياً وحصل على تقييم بلغ (٦١,٦٤) درجة عام ٢٠١٨^(١٣).

٩- تطبيق مبدأ الشفافية والرقابة (مكافحة الفساد الاداري والمالي)، إذ يعد الفساد افة اقتصادية واجتماعية تعم القطاعات التي يتواجد فيها شخص أو مجموعة من الأشخاص لها قوة وسيطرة والتحكم في صنع القرار، ويؤثر الفساد اقتصادياً من خلال إساءة تخصيص الموارد الاقتصادية ورفع الكلف الاجتماعية والتضخم وتثبيت الأسعار والنمو الاقتصادي وخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، ولذلك يجب القضاء على الفساد الاداري والمالي من خلال الآتي^(١٤): إيجاد اتفاق اجتماعي على معيار القيم (يضع الأمانة كإحدى الفضائل السامية الجديرة بالتقدير والثناء، خلق كره عام واشمئزاز لدى المواطنين من الفساد بحيث يعتبرونه من كبريات الرذائل)، امانة ونزاهة وشفافية القيادات العليا، نشر التعليم وتوعية المواطنين، محاسبة موظفي الدولة، تبسيط إجراءات العمل والتخلص من المعوقات الإدارية، تقويم ومكافأة الموظف الامين (في ظل الفساد المتفشي في الاجهزة الحكومية نجد ان الموظف الامين والنزيه لا يلقي

التقدير والاحترام والدعم)، وإعادة النظر بمستويات الرواتب والأجور بين فترة وأخرى. ويمكن توضيح مؤشر الحرية الاقتصادية للعراق على المستوى العالمي في الجدول (٢). نستنتج مما سبق ان هذه الاسباب أدت إلى انعدام أو تدهور الحرية الاقتصادية في العراق وهو ما جعله يتبوأ المراتب المتأخرة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية.

الجدول (٢) مؤشر الحرية الاقتصادية في العراق على المستوى العالمي للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٠)

الاقتصادية والقطاع الخارجي وسبل النهوض بها في العراق

السنوات (١)	الترتيب العالمي مي (٢)	حقوق الملكية (٣)	نزاهة الحوكمة (٤)	الفعالية القضائية (٥)	الضرائب (٦)	الانفاق الحكومي (٧)	الصدقة المالية (٨)	حرية تأسيس الأعمال (٩)	حرية العامل مل (١٠)	الحرية النقدية (١١)	الحرية التجارية (١٢)	الحرية الاستثمارية (١٣)	الدرجة المالية (١٤)	الدرجة النقدية (١٥)	توصيف الحرية الاقتصادية (١٦)
٢٠٠٠	١٥ ٣	١٠	١٠	N / A	١٠	١٠، ٢	N / A	٥٥	N / A	٠، ٠	٤٠	١٠	١٠	١٧	حرية اقتصادية معدومة
٢٠٠١	١٥ ٣	١٠	١٠	N / A	١٠	١٠، ٢	N / A	٥٥	N / A	٠، ٠	٤٠	١٠	١٠	١٧	حرية اقتصادية معدومة
٢٠٠٢	١٥ ٥	١٠	١٠	N / A	١٠	١٠، ٢	N / A	٤٠	N / A	٠، ٠	٤٠	١٠	١٠	١٥	حرية اقتصادية معدومة
٢٠٠٣	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	حرية اقتصادية معدومة
٢٠٠٤	Not Rated	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	حرية اقتصادية معدومة

الاقتصادية والقطاع الخارجي وسبل النهوض بها في العراق

حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٢٠٠٥
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٢٠٠٦
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٢٠٠٧
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٢٠٠٨
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٢٠٠٩
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٢٠١٠
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٢٠١١

الاقتصادية والقطاع الخارجي وسبل النهوض بها في العراق

حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٢٠١٢
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	N / A	٧٠ ١٠	٤٧ ١٠	N / A	N / A	N / A	N / A	١٨ ١٠	N / A	N / A	٢٠١٣
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	٧٠ ٤٠	٧٣ ٤٠	٥٦, ٩	N / A	٤٠, ٣	٩٥, ٥	N / A	١٣ ٧٠	N / A	N / A	٢٠١٤
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	٧٣ ٦٠	٧٤ ٤٠	٥٧, ٧	N / A	٤٣, ٨	N / A	N / A	١٦ ١٠	N / A	N / A	٢٠١٥
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	٧٥ ٥٠	٦٨ ٥٠	٦٣, ٢	N / A	٢٩, ٧	N / A	N / A	١٦ ١٠	N / A	N / A	٢٠١٦
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	٧٦ ٩٠	٦٨ ٩٠	٦١, ٢	١١ ٣٠	٣٦, ١	N / A	١٥, ٩	١٩ ١٠	٣٧, ٣	N / A	٢٠١٧
حرية اقتصادية معدومة	N / A	N / A	N / A	N / A	٧٩ ٢٠	٦٩ ٨٠	٥٩, ١	١١ ٩٠	٤٥, ٤	N / A	١١, ٤	٢٣ ٤٠	٣٦, ٧	N / A	٢٠١٨

Source:-

- <http://www.heritage.org/index>

- James Gwartney, Robert Lawson, Economic Freedom of the World (٢٠٠٠-٢٠٠٧) ANNUAL REPORT, Florida State university, Southern Methodist university.

- Terry Miller, Anthony B. Kim, James M. Roberts, (٢٠٠٤, ٢٠٠٨- ٢٠١٩) Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation.

- Not Rated Due To Economic and/or Political Instability (غير مصنف بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي)

العمود (١٦) من إعداد الباحث.

رابعاً: سبل النهوض بالحرية الاقتصادية في العراق:

لعلّ تعزيز دور الحرية الاقتصادية وتحفيزها على احتلال مكانه الريادية يمكن أن يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني، وفك الاختناق المالي، الذي يعاني منه البلد، ويمكن توضيح ذلك عن طريق حزمة من الإصلاحات متمثلة بالآتي^(١٥):

١- فرض سيادة القانون، حتى يتم الحفاظ على حقوق الملكية لكل فروعها وأصنافها، وإن فرض القانون سيحجم الفساد ويحد من انتشاره، بالإضافة إلى ذلك تفعيل السلطة القضائية بشكل حقيقي، سيكون لها الدور في ضمان الحقوق للجميع، فعند فرض سيادة القانون من أجل حماية الحقوق ومحاربة الفساد، سيخلق بيئة اقتصادية حرة تخدم التقدم الاقتصادي.

٢- تقليص تدخل الحكومة في الاقتصاد العراقي، وإيصال مهمة النشاط الاقتصادي إلى القطاع الخاص، وتحويل الثروات العامة لجانبين الأول الخدمات العامة، والجانب الثاني تحويلها كحقوق للأجيال الأخرى عبر أدوات مناسبة.

٣- بناء مناخ استثماري فعال يستطيع جذب الاستثمارات، وذلك من خلال الاهتمام في البيئة التنظيمية ورفع كفاءة أداؤها، والاهتمام بسوق العمل من حيث المدخلات والمخرجات، حتى تتلاءم المخرجات مع الاقتصاد وتلبي احتياجاته.

٤- العمل على الاهتمام بالتنسيق والاستثمار والتجارة والأسواق المالية، حيث إن الاهتمام بالاستثمار سيزيد من الإنتاج يفوق الحاجة المحلية فيحتاج إلى سياسة تجارية سليمة تعمل على تصديره نحو الخارج واستيراد قيمته بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية، وإن الأسواق المالية المتطورة ستوفر الأموال اللازمة لذلك الاستثمار.

مما سبق يتضح لنا أن تحقيق النقاط الأربع في أعلاه سيفضي إلى خلق بيئة اقتصادية حرة تساعد على تقدم البلد وتجاوز الكثير من العقبات التي تواجه في ظل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وإن تلك البيئة هي التي سترفع من دخول العراق ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية وسترتفع من تصنيفه داخل هذا المؤشر.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات القطاع الخارجي في العراق:

أولاً: تحليل المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في العراق:

يتميز الاقتصاد العراقي بمحدودية التنوع النسبي في نمط إنتاجه من المعروض السلعي في حين يتصف طلبه بالتنوع، مما استلزم تحليل مكونات التجارة الخارجية ودورها المنشود في استحداث النمو الاقتصادي لتكون القاطرة التي تقود المتغيرات الاقتصادية الأخرى. ان السمة الغالبة لطبيعة الصادرات العراقية هي صادرات من منتجات النفط الخام، إذ تشكل ما نسبته (٩٩%) من إجمالي الصادرات، والجزء المتبقي لا يتعدى (١%) هي صادرات سلعية غير نفطية^(١٦). أمّا في جانب الاستيرادات فإنّه يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للاقتصاد العراقي من السلع الاستهلاكية في جانبها الغذائية وغير الغذائية، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية^(١٧).

من الجدول (٣) يتضح أن الصادرات الاجمالية في عام ٢٠٠٠ بلغت حوالي (١٨,٧٤٢,٦) مليون دولار، ثم أخذت بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٣، إذ بلغت الصادرات الاجمالية حوالي (١١,٤٨٠,٥) مليون دولار لعام نفسه، بسبب الاحتلال الامريكي للعراق، وما نتج عنه من تدمير البنى التحتية والقاعدة الانتاجية النفطية وغير النفطية، وبعد عام ٢٠٠٣ أخذت الصادرات الاجمالية تتجه نحو الارتفاع حتى وصلت إلى (٦٣,٤٦٠,٥) مليون دولار عام ٢٠٠٨، يعود ذلك إلى رفع العقوبات الدولية عن صادرات العراق النفطية، فضلاً عن ذلك عملت السلطات المحتلة على دعم الانتاج النفطي وتصديره بهدف توفير ايرادات للدولة، وفي عام ٢٠٠٩ شهدت الصادرات الاجمالية انخفاضاً بلغت حوالي (٣٩,٤٣٠) مليون دولار بسبب تقادم الآثار الاقتصادية للارزمة المالية العالمية، إذ أدى هذا الامر إلى تقليل الدول الصناعية من استيراداتها النفطية نتيجة توقف بعض المصانع والشركات الانتاجية الكبيرة المعتمدة في انتاجها أو تشغيلها على النفط مما انعكس بصورة مباشرة على انخفاض الصادرات الاجمالية العراقية^(١٨)، وبعد أن بدأت بوادر تجاوز آثار الازمة المالية في النظام الرأسمالي وعاودت قطاعاتها الانتاجية بشكل تدريجي أدى إلى حصول زيادة في الصادرات الاجمالية العراقية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٢). ولكن بعد عام ٢٠١٢ بدأت الصادرات الاجمالية بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى (٢٨,٣٦٠) مليون دولار عام ٢٠١٦، بفعل انخفاض اسعار النفط الخام، التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض الصادرات الاجمالية العراقية؛ لأن صادرات منتجات النفط الخام تشكل ما نسبته حوالي (٩٩%) من إجمالي الصادرات، إلا أن ارتفاع الصادرات الاجمالية إلى (٨٧,٢٦٠) مليون دولار عام ٢٠١٨، نتيجة تعافي أسعار النفط الخام وزيادة كميات انتاج النفط الخام إلى (٤,٤٥٨,٠) ألف برميل يومياً، وكذلك الارتفاع النسبي في السلع الأولية.

وفيما يتعلق بالاستيرادات الاجمالية ففي عام ٢٠٠٠ بلغت حوالي (١٢,٣٢٩,٦) مليون دولار، ثم أخذت بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٣، إذ بلغت الاستيرادات الاجمالية حوالي (٢,٩٦٦,٩) مليون دولار لعام

نفسه، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ بدأت الاستيرادات الاجمالية بالارتفاع تدريجياً حتى وصلت إلى (٥٩,٣٤٩) مليون دولار عام ٢٠١٣، ويعزى هذا الامر إلى الزيادة الملحوظة في واردات العراق لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي لإعادة البناء والتعمير، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فضلاً عن حصول تغير في النمط الاستهلاكي للأسر العراقية سببها زيادة دخولهم، كما في الجدول (٣). أما المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) فقد شهدت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع في الاستيرادات الاجمالية، إذ انخفضت الاستيرادات الاجمالية إلى (٢٣,٠٢٩) مليون دولار عام ٢٠١٦، بفعل الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها هيئة الجمارك بالسيطرة على المنافذ الحدودية، فضلاً عن إجراءات البنك المركزي بمساءلة المستوردين ومطالبتهم بصحة صدور القيم الاستيرادية التي يقدمونها، التي على ضوءها يتم السماح لهم بالمشاركة في مزاد العملة من اجل منع تهريب العملة إلى الخارج ومكافحة غسيل الأموال، إلا إنها ارتفعت الاستيرادات الاجمالية إلى (٤٥,٧٣٦) مليون دولار عام ٢٠١٨، كما في الجدول (٣).

أما نسبة الصادرات الاجمالية إلى الاستيرادات الاجمالية، فقد شهدت السنوات (٢٠١٨-٢٠٠٠) تجاوزت المئة بالمائة، وهذا الأمر يدل على مدى قدرة قطاع التصدير، وكفاءته ولاسيما القطاع النفطي، وأيضاً قدرة الانتاج المحلي (الزراعة) على تغطية بعض الاحتياجات المحلية، وخاصة الموارد الغذائية الاساسية، وغيرها، وكما في الجدول (٣).

أما نسبة الصادرات الاجمالية إلى GDP، فقد شهدت المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠) ارتفاعاً، إذ تراوحت النسبة بين (١٣,٥% - ٥٧,٥%)، وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (٤١,١%) عام ٢٠١٨، ويعزى هذا الأمر إلى المساهمة الكبيرة للصادرات الاجمالية (الصادرات النفطية) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن رفع الحظر عن الصادرات النفطية بعد عام ٢٠٠٣ مما أثر إيجاباً على الناتج المحلي الاجمالي.

وان نسبة الاستيرادات الاجمالية إلى إ GDP، شهدت ارتفاعاً ايضاً في المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠)، إذ تراوحت النسبة بين (٣,١%-٤٦,١%)، وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (٢١,٥%) عام ٢٠١٨، نتيجة لرفع العقوبات الدولية وانتعاش تجارته الخارجية مع العالم، وهذه النسبة أقل من نسبة الصادرات الاجمالية إلى إ GDP للمدة المذكورة، وهذا الأمر يدل على أن العراق ليس له تبعية وطيدة للخارج. أما نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى إ GDP والتي تعبر عن الانكشاف التجاري فقد شهدت المدة المذكورة ارتفاعاً، إذ تراوحت النسبة بين (١٤,٥%-٩٩,٦%)، وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (٦٢,٦%) عام ٢٠١٨. ويعزى هذا الارتفاع إلى أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني و(المساهمة الكبيرة للصادرات الاجمالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي)، والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، الأمر الذي يعزز من أهميتها كمركز متقدم على خريطة التجارة العالمية. ويمكن توضيح ذلك في الجدول (٣).

الجدول (٣) المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية في العراق

للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٠) (مليون دولار امريكي)

السنوات (١)	الصادرات الاجمالية (٢)	الاستيرادات الاجمالية (٣)	GDP (٤)	نسبة الصادرات الاجمالية إلى الاستيرادات الاجمالية (٥)%	نسبة الصادرات الاجمالية إلى GDP (٦)%	نسبة الاستيرادات الاجمالية إلى GDP (٧)%	اجمالي التجارة الخارجية (٨)	نسبة اجمالي التجارة الخارجية إلى إ GDP (٩)%
٢٠٠٠	١٨,٧٤٢,٦	١٢,٣٢٩,٦	٨٣,٥٤٤	١٥٢,٠	٢٢,٤	١٤,٧	٣١,٠٧٢,٢	٣٧,١
٢٠٠١	١٤,٢٨٩,٣	٢,٥٢٦,٨	٨١,٠٣٨	٥٦٥,٥	١٧,٦	٣,١	١٦,٨١٦,١	٢٠,٧
٢٠٠٢	١١,٠٣٤,٥	٢,٦٠٢,٦	٨١,٨٤٩	٤٢٣,٩	١٣,٥	٣,٢	١٣,٦٣٧,١	١٦,٧

الاقتصادية والقطاع الخارجي وسبل النهوض بها في العراق

٦١,٥	١٤,٤٤٧,٤	١٢,٦	٤٨,٩	٣٨٦,٩	٢٣,٤٦٤	٢,٩٦٦,٩	١١,٤٨٠,٥	٢٠٠٣
٦٤,٧	٢٣,٧٠٦,١	٢٤,١	٤٠,٦	١٦٨,٢	٣٦,٦٢٨	٨,٨٣٨,٩	١٤,٨٦٧,٢	٢٠٠٤
٩١,٦	٤٥,٦٩٩,٨	٤٤,١	٤٧,٥	١٠٧,٧	٤٩,٨٨٧	٢٢,٠٠٢,٤	٢٣,٦٩٧,٤	٢٠٠٥
٩٩,٦	٥٤,٦٠٢,٣	٤٦,١	٥٣,٥	١١٦,٢	٥٤,٨٤٦	٢٥,٢٥٩,٣	٢٩,٣٤٣,٠	٢٠٠٦
٩٤	٦٥,٤٢٠	٤١,٧	٥٢,٣	١٢٥,٤	٦٩,٥٥٦	٢٩,٠٢٠,٠	٣٦,٤٠٠,٠	٢٠٠٧
٩١,٧	٩٨,٨٠٨,٦	٣٢,٨	٥٨,٩	١٧٩,٥	١٠٧,٦٧٢	٣٥,٣٤٨,١	٦٣,٤٦٠,٥	٢٠٠٨
٨٥,٦	٨٠,٨٠٧	٤٣,٨	٤١,٨	٩٥,٢	٩٤,٢٩١	٤١,٣٧٧	٣٩,٤٣٠	٢٠٠٩
٧٨,٤	٩٥,٦٧٩	٣٦	٤٢,٤	١١٧,٩	١٢٢,٠٤١	٤٣,٩١٥	٥١,٧٦٤	٢٠١٠
٧٨,٢	١٢٧,٤٨٤	٢٩,٣	٤٨,٩	١٦٦,٧	١٦٣,٠٣٤	٤٧,٨٠٣	٧٩,٦٨١	٢٠١١
٧٨,٨	١٤٩,٣٤١	٢٩,١	٤٩,٧	١٧٠,٧	١٨٩,٦١١	٥٥,١٦٩	٩٤,١٧٢	٢٠١٢
٦٣,٦	١٤٩,١٢٧	٢٥,٣	٣٨,٣	١٥١,٣	٢٣٤,٦٣٨	٥٩,٣٤٩	٨٩,٧٦٨	٢٠١٣
٥٩,٩	١٣٧,١٥٨	٢٣,٢	٣٦,٧	١٥٧,٩	٢٢٨,٧٨١	٥٣,١٧٧	٨٣,٩٨١	٢٠١٤
٤٨,٢	٨٢,٤٨٧	٢٢,٨	٢٥,٤	١١١,٣	١٧١,١٣٦	٣٩,٠٤٥	٤٣,٤٤٢	٢٠١٥
٢٩,٨	٥١,٣٨٩	١٣,٤	١٦,٤	١٢٣,١	١٧٢,٤٧٩	٢٣,٠٢٩	٢٨,٣٦٠	٢٠١٦
٥٠,٥	٩٦,٣٢٥	٢٠,٣	٣٠,٢	١٤٨,٥	١٩٠,٨٧٤	٣٨,٧٦٦	٥٧,٥٥٩	٢٠١٧
٦٢,٦	١٣٢,٩٩٦	٢١,٥	٤١,١	١٩٠,٨	٢١٢,٢٣٤	٤٥,٧٣٦	٨٧,٢٦٠	٢٠١٨

المصدر: - الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)، ابو ظبي - دولة الامارات العربية الموحدة، صفحات متفرقة.
- الاعمدة (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) من إعداد الباحث.

نستنتج مما سبق أنَّ التجارة الخارجية العراقية شهدت تقلبات طفيفة بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)؛ لكون العراق حالياً دولة ذات اقتصاد مفتوح تمارس حرية التجارة في ظل اقتصاده يعاني من اختلالات هيكلية كثيرة في قطاع الزراعة والصناعة وغيرها، وكونه اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد على النفط الخام، ويعتمد في احتياجاته على الاستيرادات، والنفط الخام معرض للتقلبات في أسواق النفط العالمية، وأنَّ الإيرادات النفطية تتراوح بين (٩٥% - ٩٨%) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وكذلك يعود إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، وكذلك ظروف الحروب التي يمر بها البلد.

ثانياً: تحليل المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات في العراق:

يعد ميزان المدفوعات أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد الوطني من حيث هيكله الإنتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، وهي حجم الاستثمارات ودرجة استغلال الطاقة الإنتاجية، ومستوى التكاليف والأسعار، والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرها، فضلاً عن أنه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بصدد السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من ناحية أخرى.

ويعد الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات العراقي لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان فائضاً أم عجزاً، وجاءت هذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي من خلال توفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، وقد شهدت السنوات (٢٠٠٠-٢٠١٨) فائضاً مستمراً في الميزان التجاري للعراق، إذ ارتفع الفائض من (٧,٧٣٤,٠) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٤٨,٣٨٤,٠) مليون دولار عام ٢٠١٨، ويعود هذا الفائض إلى زيادة كمية النفط الخام المصدر من (٢,٨٨٨,٦) ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٠ إلى

(٤,٤٥٨,٠) ألف برميل يومياً عام ٢٠١٨، وزيادة الصادرات النفطية على اثر زيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية، فضلاً عن ارتفاع اسعاره، باستثناء الاعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٤) شهدت عجزاً في الميزان التجاري، ويعود هذا العجز إلى عدة اسباب منها الغزو الذي تعرض له العراق والذي نتج عنه تدمير معظم خطوط الانتاج فضلاً عن عمليات التخريب والحرق التي اصابت معظم انابيب تصدير النفط الامر الذي أدى إلى انخفاض حجم الصادرات^(١٩)، فضلاً عن ارتفاع المقدرة الشرائية التي أدت إلى ارتفاع الطلب الخاص، وايضاً ارتفاع حجم الانفاق التشغيلي للموازنة الحكومية الذي بلغ أكثر من (٧٠%) مما سبب زيادة في الطلب الكلي الأمر الذي انعكس ايجاباً على زيادة الاستيرادات، بسبب ضعف كفاءة الجهاز الانتاجي العراقي وعدم قدرته على سد الطلب المحلي المرتفع مما ولد زيادة في الاستيرادات على حساب الصادرات^(٢٠)، فضلاً عن ذلك تأثير تداعيات الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٩ على صادرات القطاع النفطي الامر الذي أدى إلى انخفاض صادراته ومن ثم قللت من الطلب على النفط، كما في الجدول (٤).

وعليه يتضح لنا ان ارتفاع الصادرات خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠) أدى إلى زيادة الاحتياطات لدى البنك المركزي الذي أسهم في استقرار سعر الصرف الدولار مقابل الدينار عن طريق قيام البنك المركزي بزيادة مبيعاته من الدولار في سوق المزاد.

أما ميزان الخدمات والدخل فقد شهد عجزاً مستمراً للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٠)، إذ ارتفع العجز من (٩,٩١٩,٠-) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (١٤,٤١٤,٤-) مليون دولار عام ٢٠١٨، ويعزى هذا الأمر إلى ارتفاع كل من المدفوعات الخاصة بدخل الاستثمار الوارد وتكاليف الشحن والنقل والتأمين الناتجة عن ارتفاع قيمة الواردات السلعية، فضلاً عن ذلك الحالة الأمنية (عدم الاستقرار السياسي والامن)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات السياحية، التي تعد أحد المصادر المهمة للنقد الأجنبي في العراق.

أما ميزان الحساب الجاري (الميزان التجاري + ميزان الخدمات) فقد شهدت المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٠) عجزاً، إذ انخفض العجز من (٢,١٨٥,٠) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (١,٥٤١,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٥، ويعزى هذا العجز إلى وجود عجز في ميزان الخدمات والدخل للمدة المذكورة، أما المدة (٢٠١٨ - ٢٠٠٦) فقد شهدت فائضاً، إذ ارتفع الفائض من (٧,٥٥٤,٢) مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى (٣٣,٩٦٩,٦) عام ٢٠١٨، ويعزى هذا الفائض إلى وجود فائض كبير في الميزان التجاري في تلك المدة، كما في الجدول (٤).

وفيما يتعلق بصافي التحويلات الجارية، التي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها يلاحظ انخفاض العجز خلال المدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٠)، إذ انخفض العجز من (٥,٩٨٤,١) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (١,٧٩٢,٥) مليون دولار عام ٢٠٠٢، ويعزى هذا العجز إلى انخفاض تحويلات العاملين للخارج، أما المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٣) فقد شهدت فائضاً في صافي التحويلات الجارية، إذ ارتفع الفائض من (٩٨٩,٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى (٣,٢٣٥,٥) مليون دولار عام ٢٠٠٥، نتيجة لتصاعد صافي التحويلات الرسمية في تلك المدة^(٢١). أما المدة (٢٠١٤ - ٢٠٠٦) شهدت عجزاً مستمراً في صافي التحويلات الرسمية، ويعزى هذا العجز إلى ارتفاع تحويلات العاملين للخارج نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية (الأساسية) لحفز النمو الاقتصادي وما صاحبه من استقدام المزيد من العمالة الامر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى التحويلات^(٢٢). أما المدة (٢٠١٨ - ٢٠١٥) فقد شهدت فائضاً في صافي التحويلات الجارية، إذ ارتفع الفائض من (٥٤٢,٢) مليون دولار عام ٢٠١٥ إلى (١,٣٠٠,٠) مليون دولار عام ٢٠١٨، نتيجة لتصاعد صافي التحويلات الرسمية في تلك المدة.

أما الموازين الجارية فقد تتكون من مجموع ميزان الحساب الجاري وصافي التحويلات الجارية، إذ شهد المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٠) عجز في الموازين الجارية، وذلك بسبب العجز في كل من ميزان الحساب الجاري

وصافي التحويلات الجارية في تلك المدة، أما المدة (٢٠١٨-٢٠٠٥) فقد شهدت فائضاً مرتفعاً في الموازين الجارية، إذ ارتفع الفائض في الموازين الجارية من (١,٦٩٤,١) مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى (٣٥,٢٦٩,٦) مليون دولار عام ٢٠١٨، وذلك بسبب زيادة في ميزان الحساب الجاري خلال المدة المذكورة، وكما في الجدول (٤).

أما ميزان الحساب الرأسمالي والمالي*، فقد شهدت السنوات (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ٢٠٠٨-٢٠١٠، ٢٠١٣-٢٠١٦) فائضاً في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي، ويعزى ذلك للزيادة الملموسة في صافي التدفقات الواردة للحساب الرأسمالي والمالي في العراق. أما السنوات (٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٧، ٢٠١٨) فقد شهدت عجزاً في ميزان الحساب الرأسمالي والمالي، ويعزى ذلك لارتفاع صافي قيمة التدفقات الى الخارج في المعاملات المالية والرأسمالية بلغ حوالي (١٥,٧) مليار دولار عام ٢٠١٨^(٢٣)، فضلاً عن عدم وجود البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب رؤوس الأموال إلى داخل البلد.

أما الميزان الكلي فيعبر عن مجموع الموازين الجارية (الميزان التجاري، وميزان الخدمات، وصافي التحويلات الجارية)، وميزان الحساب الرأسمالي والمالي، وبنود صافي السهو والخطأ). وشهدت السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٣) عجزاً مرتفعاً في الميزان الكلي، إذ ارتفع العجز من (-٨٠٤,٣) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (-١,٩٠٠,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٣، ويعزى هذا العجز إلى زيادة العجز في كل من الموازين الجارية وبنود صافي السهو والخطأ لتلك المدة، أما السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٣) فقد شهدت فائضاً في الميزان الكلي، ويعزى هذا الامر إلى زيادة الفائض في الموازين الجارية، أما المدة (٢٠١٤-٢٠١٦) فقد شهدت عجزاً، ويعزى هذا العجز إلى زيادة العجز في بنود صافي السهو والخطأ، وبعد عام ٢٠١٦ شهد الميزان الكلي فائضاً مرتفعاً، إذ ارتفع الميزان الكلي من (٢,٧٠٣,٠) مليون دولار عام ٢٠١٧ إلى (٦,٥٩٥,٨) مليون دولار عام ٢٠١٨، وكما في الجدول (٤).

وفيما يتعلق الامر بمعدل التغطية وهو يمثل نسبة (الصادرات الاجمالية إلى الاستيرادات الاجمالية) فقد شهدت المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠) ارتفاعاً، إذ تراوحت النسبة بين (٨٣,٤%-٢٢٤,٤%) للمدة المذكورة، ويعود ذلك الى عدة أسباب أهمها: قدرة قطاع التصدير، ولاسيما القطاع النفطي، وأيضاً قدرة الانتاج المحلي (الزراعة) على تلبية جزء قليل من الاحتياجات المحلية وخاصة الموارد الغذائية الاساسية.

أما معدل القدرة على التصدير فهو يمثل نسبة (الصادرات الاجمالية إلى الـGDP) فقد شهدت المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠) ارتفاعاً، إذ تراوحت النسبة بين (١٤,٩%-٦٨%) وفي نهاية المدة بلغت النسبة حوالي (٤١,١%) عام ٢٠١٨، ويعزى هذا الامر إلى المساهمة الكبيرة للصادرات الاجمالية (النفط الخام، والمنتجات النفطية، والصادرات الاخرى) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

أما معدل التبعية فهو يمثل نسبة (الاستيرادات الاجمالية إلى الـGDP) فقد شهدت المدة (٢٠١٨-٢٠٠٠) ارتفاعاً أيضاً، إذ تراوحت النسبة بين (١١,٩%-٨١,٤%)، وفي نهاية المدة بلغت حوالي (١٨,٣%) عام ٢٠١٨، ويعزى هذا الامر إلى المساهمة المتدنية التي تحتلها الاستيرادات (الاستيرادات الحكومية، والاستيرادات القطاع الخاص)* في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وهذه النسبة أقل من نسبة معدل القدرة على التصدير للمدة المذكورة، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية بشكل كبير.

أما نسبة الحساب الجاري إلى الـGDP، ففي عام ٢٠٠٠ بلغت النسبة حوالي (-٢,٦%)، واخذت النسبة بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٢، إذ بلغت النسبة حوالي (١,٢%)، ثم وصلت بالعام الذي يليه حوالي (-٨,٢%)، ويعزى هذه الامر إلى وجود عجز طفيف في ميزان الحساب الجاري بفعل العجز الحاصل في ميزان الخدمات والدخل، وبعد عام ٢٠٠٣ أخذت النسبة بالارتفاع حتى وصلت إلى (٣٢,٧%) عام ٢٠٠٨، ومن ثم انخفضت النسبة إلى (١٦%) عام ٢٠١٨، وهذا الامر يدل على المساهمة الكبيرة للحساب الجاري في تكوين الـGDP، وذلك بسبب زيادة في الميزان التجاري خلال المدة المذكورة. ويتضح ذلك في الجدول (٤).

الجدول (٤) المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات في العراق
للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨) (مليون دولار أمريكي)

نسبة الحساب الجاري إلى	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
معدل التغطية TD (١٥)	١٣,٢	١١,٩	١٣,٨	١٤,٩
معدل القدرة على التصدير TE	٢٢,٤	١٤,٩	١٥,٩	١٥,٩
معدل التغطية TC (١٣)	١٧,٣	١٢,٥	١١,٤	١٢,٥
النتائج المحلي الإجمالي	٨٣,٥٤٤	٨١,٠٣٨	٨١,٠٣٨	٨١,٠٣٨
الميزان الكلي (١١)	-٨٠,٤٣	-٥٧,٨٩,٤	-٨٠,٤٣	-٨٠,٤٣
بنود صافي السهو والخطأ (١٠)	-٤٧٩٦,٧	-٣٦٠,٣	٢,٤٤٤,٦	-٣٦٠,٣
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	١,٢١٦١,٥	-٤٦,٤٧,١	١,٢١٦١,٥	-٤٦,٤٧,١
الموازين الجارية (٨)	-٨,١٦٩,١	-٧٨٢,٠	-١٥,٤١٠,٣	-٧٨٢,٠
صافي التحويلات الجارية	-٥,٩٨٤,١	-١,٧٩٢,٥	-٣,٤٩٧,١	-١,٧٩٢,٥
ميزان الحساب الجاري (٦)	-٢,١٨٥,٠	١,٠١٠,٥	-١١,٩١٣,٢	١,٠١٠,٥
ميزان الخدمات والدخل (٥)	-٩,٩١٩,٠	-١,٣٩١	-١٣,٦٣٣,٢	-١,٣٩١
الميزان التجاري (٤)	٧,٧٣٤,٠	٢,٤٠١,٥	١,٧٢٠,٠	٢,٤٠١,٥
=				
الاستثمارات (٣)	١١,٠٠٨,٦	٩,٨١٧,٣	١١,١٥٢,١	٩,٨١٧,٣
الصناعات (٢)	١٨,٧٤٢,٦	١٢,٨٧٦,١	١٢,٨٧٦,١	١٢,٨٧٦,١
المستويات (١)	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٣

٧,٤	٣,٥	٣٢,٧	٢٦,٣	١٣,٧	-٣,١	-١٦,٣
٣٠,٦	٣٤,٦	٢٨,٠	٢٦,٣	٣٤,١	٤٠,١	٨١,٤
٤٢,٤	٤٢,٢	٥٩,٢	٥٦,٩	٥٥,٦	٤٧,٥	٦٨,٠
١٣٨,٧	١٢١,٧	٢١١,٢	٢١٦,٥	١٦٣,٢	١١٨,٥	٨٣,٦
١٢٢,٠	١٤٦,٢٤٩	١٠٧,٦٩١	٦٥,٥٥٦	٤٣٧,٤٣٥	٤٩,٧٧٢	٢٦,١٧٥
٠	٠	٤٢,٢٩٢,٦	٠	٠	٤٣,٧٤,٥	٤٣,١٢,٠
-٨,٧٠٤,١	-٨,٢٥٥,٥	-١١,١٩٦,٦	-٧١٤,٩	٤,٤	٥٧٩,٢	١,٧٧٧,٦
٢,٢٧٣,٧	٦,٩٨٤,٧	٢١,١٤٧,٧	-١٦,٠٣١,٥	-٧,١٠٠,٠	٢,٠٩١,٢	٤,٨٣٩,٠
٦,٤٣٠,٤	١,٢٧٠,٧	٣٢,٣٤١,٤	١٦,٦٤١,٤	٧,٠٩٥,٦	١,٦٩٤,١	-٢,٤٠٤,٦
-٢,٥٥٢,٥	-١,٩٨٨,٧	-٢,٩٣١,٧	-١,٥٥٤,٥	-٤٥٨,٦	٢,٢٣٥,٥	١,٨٥٩,٢
٨,٩٨٢,٩	٣,٢٥٩,٥	٣٥,٢٧٣,١	١٨,٣٠٠,٩	٧,٥٥٤,٢	-١,٥٤١,٤	-٤,٢٦٢,٨
-٥,٤٥٢,٧	-٣,٨٤٩,٤	١,٧١٨,٢	-٢,٠٠٠,٤	-٤,٢٦٧,٧	-٥,٢٣٦,٦	-٧٧١,٥
١٤,٤٣٥,٦	٧,١٠٨,٩	٣٣,٥٥٤,٩	٢١,٣٠١,٣	١١,٨٢١,٩	٢,٦٩٥,٢	-٢,٤٩٢,٣
٣٧,٢٢٨,٠	٣٢,٦٧٣,٣	٣٠,١٧١,٢	١٨,٢٨٨,٧	١٨,٧٠٧,٥	٢,٠٠٢,٢	٢١,٣٠٢,٠
٥١,٧٦٣,٦	٣٩,٧٨٢,٢	٦٣,٧٢٦,١	٣٩,٥٩٠,٠	٣,٥٢٩,٤	٢٣,٦٩٧,٤	١٧,٨١٠,٠
٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤

٦,٧	١,٠٢	٢,١	١٢,١	١١,٧	٢٠,١	١٨,٩
١٧,٣	١١,٣	١٩,٤	١٩,٧	٢١,٥	٢٤,٧	٢٤,٩
٣٠,٢	١٦,٥	٢٥,٤	٣٦,٧	٣٨,٣	٤٩,٧	٤٨,٩
١٧٤,٧	١٤٥,٤	١٣٠,٩	١٨٥,٧	١٧٧,٩	٢٠٠,٨	١٩٦,١
١٩٠,٨٧٤	١٧٢,٤٧٩	١٧١,١٧١	٢٢٨,٧٨١	٢٣٤,٦٤١	١٨٩,٦١١	١٦٣,٠٣٤
٢,٧٠٣,٠	-٨,٦٦٩,٠	-٣,٤٧٠,٦	-١١,٨٥٢,١	٧,٨٠٢,٢	٣,٢٧٢,٧	.
-٨,١١٥,٧	-٢٢,٧٣٢,١	-٢٢,٥٦٤,٧	-٣٩,٧٧٤,٥	-٢٨,١١٤,٢	-٣,٥٦١,١	-٣,٥٦١,١
-٨,٣١٥,٧	١١,١٦١,١	٤,٨٧٦,٣	٣,٦٥٤,٤	١٣,٢٤١,١	-٢٥,٠٠٦,٤	-٢٢,٨٠٤,٣
١٣,٩٥٤,٥	٢,٧٧١,٧	٣,١٢١,٣	٢٤,٤٧٨,٠	٢٢,٥٦١,١	٣١,٦١٠,٢	٢٦,٣٦٥,٤
١,١٨٣,٣	١,٠٠٥,٥	٥٤٧,٢	-٣,١٢٣,٠	-٤,٨٦٥,٣	-٥,٠٦٠,٨	-٤,٣٨٥,٧
١٢,٧٧١,٢	١,٧٦٦,٢	٣,٥٧٩,١	٢٧,٥٩١,٠	٢٧,٤٥٥,٥	٣٦,٩٧٠,٩	٣٠,٧٥١,٢
-١١,٨٣٧,١	-٧,٠١٩,١	-٦,٦٧٤,٢	-١,١٩٠,٠	-١,٧٦٥,٤	-٩,٤٠٢,١	-٨,٢٩٦,٧
٢٤,٦٠٨,٣	٨,٧٨٥,٣	١٠,٢٥٣,٣	٣٨,٧٨١,٠	٣٩,٣٢٠,٩	٤٦,٣٧٣,٠	٣٩,٠٤٨,٠
٣٢,٩٥٠,٨	١٩,٥٧٤,٦	٣٣,١٨٨,٢	٤٥,٢٠٠,٠	٥٠,٤٤٧,٠	٤٧,٧٩٨,٦	٤٠,٦٣٢,٥
٥٧,٥٥٩,١	٢٨,٣٥٩,٩	٤٣,٤٤١,٥	٨٣,٩٨١,٠	٨٩,٧٦٧,٩	٩٤,١٧١,٦	٧٩,٦٨٠,٥
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١

١٦	١٨٣	١٤	٢٤٤	٣٨٣١١	٦٥٥٥٨	١٢٩٦١٣	١٥٧١٢٥	٣٥٢٦٩٦	١٣٠٠٠	٣٣٩٦٩٦	٤١٤١٤٣١	٤٨٣٨٤٠	٣٨٨٧٦٠	٨٧٢٦٠٠	٧١٠
----	-----	----	-----	-------	-------	--------	--------	--------	-------	--------	---------	--------	--------	--------	-----

المصدر: - الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٨، ٢٠١٩)، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، صفحات متفرقة.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥)، جمهورية العراق، صفحات متفرقة.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الإحصائية (٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢)، جمهورية العراق، صفحات متفرقة.

- الاعمدة (١٣، ١٤، ١٥، ١٦) من إعداد الباحث

نستنتج مما سبق أنَّ ميزان المدفوعات العراقي قد شهد تحسناً ملحوظاً في المدة المذكورة، ويعود ذلك إلى عدة اسباب منها تحسن في الميزان الكلي والذي يعكس الوضع الخارجي للميزان المدفوعات العراقي اتجاه العالم الخارجي، تحسن كل من معدل التغطية ومعدل القدرة على التصدير، تحسن في بعض المكونات الفرعية المكونة للميزان المدفوعات، وهو الميزان التجاري لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائضاً أم عجزاً ، وجاءت هذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي من خلال توفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، فضلاً عن ذلك كون العراق حالياً دولة ذات اقتصاد مفتوح تمارس حرية التجارة في ظل اقتصاده يعاني من اختلالات هيكلية كثيرة في قطاع الزراعة والصناعة وغيرها.

المطلب الثالث: السياسات المقترحة لتطبيق وتفعيل الحرية الاقتصادية لتحفيز القطاع الخارجي في العراق إنَّ العمل على تحفيز القطاع الخاص (الحرية الاقتصادية) وزيادة كفاءته لابد أن يبدأ من تدخل الدولة في القواعد والبنية المؤسسية ومؤسسات السوق المنظمة لعمل القطاع الخاص، فضلاً عن تشريع قوانين مكافحة الاحتكار وحماية المستهلك وحقوق العاملين في هذا القطاع؛ ولكي يأخذ هذا القطاع حيزاً متميزاً يسهم في تنويع الاقتصاد العراقي لابد من العمل على تحقيق حزمة من الاصلاحات وكما يأتي:

أولاً: تشجيع القطاع الخاص والتحول نحو اقتصاد السوق

كانت الدولة والقطاع العام ولعدة عقود تسيطر على معظم النشاط الاقتصادي مع خضوع النشاط الخاص لتشريعات وإجراءات مقيدة، مما جعل هذا القطاع مهمشاً في أنشطة محدودة في الاقتصاد، أما الآن وبعد ان أصبح التوجه لتشجيع القطاع الخاص واعطائه الدور الأكبر والريادي في الاقتصاد والتنمية، فالواجب تهيئة البيئة المناسبة لعمله عن طريق ازالة القيود والعوائق والإجراءات التنظيمية والتشريعية مثل (تحرير أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف والفائدة، تحرير التجارة والنشاط الاقتصادي) واتباع سياسات انتمائية ملائمة وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال اعتماد مبادئ وشروط التحول إلى اقتصاد السوق^(٢٤).

ويرى الباحث وفي ظل الأوضاع الحالية في العراق فإن هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسهم في ادخال التكنولوجيا المتطورة إلى داخل البلد وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة واكتساب الخبرة والكفاءة.

ثانياً: تحسين مستويات الاستقرار الأمني والاقتصادي

إن تحسين الوضع الأمني في العراق يشكل أهمية كبيرة لدى المستثمرين، فإذا لم تقم الحكومة العراقية بإجراءات واسعة لضبط الأمن وتخفيض معدلات الجريمة، من خلال بناء قوات أمنية مدربة ومجهزة بأحدث الأسلحة للسيطرة وبشكل تام على الأمن داخل البلد وكذلك بناء جيش قوي يستطيع منع تسلل الإرهاب عبر الحدود، فلن تتوافد رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق بالشكل المطلوب، وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال قد أدت إلى تحسين الوضع الأمني عن السابق وهو يتجه إلى المزيد من التحسن، مما يسجل نقطة إيجابية في صالح تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، والمسألة الأخرى التي يجب وضع الحلول لها هي مسألة الاستقرار الاقتصادي، إذ إن المستثمر يسعى من وراء استغلاله أمواله، ووحداته الانتاجية في الدول الأخرى إلى تحقيق عوائد مجزية ولن يتسنى

له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يزاول نشاطه فيها مستقراً، والحل يتمثل في المحافظة على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، ومعالجة الارتفاع في مستويات التضخم^(٢٥).

ثالثاً: تطبيق برامج الإصلاح

ان تطبيق برامج الإصلاح بما تتضمنه من تحقيق استقرار اقتصادي وتصحيح هيكلي واصلاح اقتصادي شامل ومن شأن ذلك يعزز تطبيق الحرية الاقتصادية والانتقال إلى حالة الاقتصاد المنتج دون الاعتماد على مورد احادي الجانب (قطاع النفط).

رابعاً: اقامة المناطق الاستثمارية:

نصت المادة (٩/سابقاً) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ على العمل على إقامة مناطق استثمارية، وعلى الهيئة الوطنية للاستثمار ان تعد خطة لتنفيذ المناطق الاستثمارية وعليها التلخص أولاً من مشكلة تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية التي تمثل عقبة في انشاء المشاريع الاستثمارية ويتم انشاء المناطق الاستثمارية من قبل شركات متخصصة وذات سمعة في هذا المجال سيعطي حافزاً للشركات الاستثمارية بدخول السوق العراقية والاستثمار فيها ويمكن للحكومة العراقية الاستفادة من التجربة الاماراتية في هذا المجال.

خامساً: تفعيل الدعم للقطاع الخاص

ان اعطاء الحرية والدعم للقطاع الخاص في العراق من أجل احلال الاستيرادات وتقليل الانكشاف التجاري ومن أجل تحسن الاقتصاد العراقي ولكافة القطاعات وهذا بدوره يؤدي إلى عملية التنويع الاقتصادي، مما يعزز الموارد المالية بدلاً من تحولها إلى العالم الخارجي لتغطية الاستيرادات.

سادساً: اقامة المناطق الحرة

إنّ الدعوة إلى إقامة العديد من المناطق الحرة في العراق وتهيئة الاجواء وتحسين البيئة الاستثمارية فيها ولاسيما بما يحظى به العراق من مقومات طبيعة تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها مميزات

عديدة للجذب فضلاً عن كون العراق يشكل سوقاً تجارياً واسعاً، وممراً استراتيجياً للتجارة بين الشرق والغرب.

سابعاً: انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية* (World Trade Organization)

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في (٣٠) سبتمبر عام ٢٠٠٤ بناء على البند الثاني عشر، وتم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في (١٣) ديسمبر عام ٢٠٠٤ يتأخره السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي، وقد قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية، وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٤ عقد فريق العمل اجتماعه في (٢٥) مايو عام ٢٠٠٧ لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية. وعقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والامارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والاردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الاوربي وفيتنام، وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق، على ان يتعهد العراق بإعداد الوثائق حول الزراعة والخدمات والحواجر الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية، وتقرر ان يقوم العراق بإعداد مخطط العمل التشريعي العام الذي سيبين للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الوضع الراهن لقانون التجارة الخارجية والمشاريع الحالية في هذا المجال^(٢٦). ومن المزايا الإيجابية لانضمام العراق إلى هذه المنظمة تتمثل بالآتي:-

١- يسهم في تحقيق المزيد من الارتباط والاندماج في الاقتصاد الدولي وبالتالي تحسن صورة العراق في المجال الاقتصادي والتجاري على المستوى الدولي، مما يمنح الثقة في التعامل التجاري مع العراق لاسيما طمأنة المستثمرين الاجانب عن مخاطر الاستثمارات في العراق.

٢- تعاني البنية التحتية للاقتصاد العراقي الكثير من المشاكل والتحديات بسبب الحروب وسنوات الحصار الاقتصادي التي استمرت لعقود من الزمن وما انتج عنها من تخريب المنشاة الحيوية ودمارها،

بحيث اصبح العراق بحاجة ماسة الى جذب الاستثمارات الاجنبية في مختلف المجالات الذي لا يكفي الاستثمار المحلي لوحده عن تلبية هذه الاحتياجات، ويتطلب الاستثمار الاجنبي تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وتشريعات قانونية ملائمة لممارسة المستثمرين اعمالهم في حالة تلبية العراق لشروط الانضمام، فمن خلال زيادة الاستثمارات فان ذلك يؤدي إلى مضاعفة حجم التجارة الخارجية وتنويع الانتاج في الاقتصاد الوطني حيث يخرج العراق من احادية النفط كمصدر للدخل^(٢٧).

٣- سوف يحد من الممارسات التجارية التي من شأنها زيادة الاغراق من خلال استيراد السلع الرخيصة ذات الجودة المنخفضة، لأن الشركات الاجنبية تباع سلعها بأسعار منخفضة لكونها تحصل على الدعم.

٤- تطوير تجارة قطاع الخدمات، فالعراق يعاني من تدني مستوى الخدمات وان الانضمام الى التجارة الدولية سوف يوفر العديد من فرص لموردي الخدمات في مجالات عدة مثل الاتصالات والتأمين^(٢٨).

٥- يعمل الانضمام على تحقيق زيادة نصيب الفرد من الـGDP، ومن ثم زيادة الرفاهية ومستوى المعيشة من خلال تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود ومن ثم خلق اجواء تنافسية للصناعات والمنتجات الوطنية.

٦- يسهم الانضمام على حماية الملكية الفكرية وابداعات العقل البشري، وكذلك ما يتعلق بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع^(٢٩).

لابد من الاستفادة من المزايا النسبية التي يمكن ان يجنيها الاقتصاد الوطني في الانضمام إلى هذه المنظمة، كون الانضمام يفتح فرصاً مختلفة للاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية وتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية بوجه الصادرات العراقية من السلع والخدمات المختلفة الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى على النمو والتطور ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، وعلى الحكومة القيام بتقديم الحوافز والخدمات والتسهيلات المختلفة لتأهيل وتطوير لصناعة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتشجيع عمليات التعاون والتنسيق فيما بين الصناعات المختلفة وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما

يؤمن رفع مستوى الكفاءة الانتاجية وتوسيع التعاون مع الدول العربية لصالح زيادة التعاون والتنسيق التجاري والفني والعلمي والثقافي وإعادة النظر في كافة القوانين والإجراءات والانظمة^(٣٠).

ولا يمكن بأي حال من الأحوال رفض الانضمام إلى هذه المنظمة وإلى الأبد، ذلك لأن الموجة العالمية تسير بهذا الاتجاه، كما أن البقاء خارج السرب ليس صحيحاً، ولكن لكل دولة مسوغاتها وأوضاعها والتحديات التي تواجهها، وأن منافع الانضمام متفاوتة ما بين هذه الدولة وتلك، وكذلك الحال للخسائر التي تختلف وطأتها من اقتصاد إلى آخر، فالاقتصاد العراقي وبالرغم من المزايا المتواضعة التي يمكن ان يحققها من هذه الاتفاقية يعاني من جملة من المحن التي كان من المفترض ان توضع بالحسبان قبل السير في طريق الانضمام وفي مقدمتها هي عدم وجود خطة استراتيجية واضحة، فضلاً عن الضرر الذي اصاب القطاع الزراعي والصناعي، فضلاً عن غياب استراتيجية واضحة للسياسة التجارية للعراق.

وخلاصة القول علينا الاقرار بأن الانضمام إلى منظمة WTO مهم في ظل تنامي العولمة والانفتاح والاعتماد المتبادل، إلا أن واقع الاقتصاد العراقي حالياً هو يعتمد على الاستيراد بشكل كبير إذ تصل نسبة الاستيرادات (٢٥%) من GDP تقريباً في حين أن الصادرات غير النفطية لا تتعدى (٢%) من إجمالي الصادرات، ومن هذا نستنتج أن منافع الانضمام إلى هذه منظمة WTO متواضعة جداً، ولكن قد يحقق العراق منافع من الانضمام اليها في حالة نمو وازدهار الصادرات غير النفطية في المستقبل.

إنّ ما ذكرنا سابقاً وغيره من الاجراءات يمكن لها أن تسهم ولو بقدر معين في دفع عجلة القطاع الخاص (الحرية الاقتصادية) والقطاع الخارجي في العراق، وعلى نحو يزيد من احتمالية مشاركته في العملية التنموية، واسهامه في تنويع الاقتصاد، ومحاولة انقاذه من الاعتمادية الريعية المطلقة.

الاستنتاجات:

خلال البحث تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات نذكر من بينها الآتي :-

١. إن زيادة درجة الحرية الاقتصادية بشكل عام، والقطاع الخارجي بشكل خاص يعني زيادة التوسع في الأنشطة الاقتصادية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنشطة، وإن زيادة الكفاءة الاقتصادية تؤدي إلى إمكانية دخول الأسواق (زيادة القدرة التنافسية)، وأن هذا التنافس من شأنه أن يؤدي إلى محاولة التكافؤ ما بين الاستيرادات والصادرات ضمن اطار القطاع الخارجي (التجارة الخارجية وميزان المدفوعات). وإن زيادة درجة الحرية الاقتصادية، تعني زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي*، ومن ثم زيادة أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، ومن ثم توسيع تدفق الاستثمارات الأجنبية للدولة، وهذا بدوره ينعكس بشكل ايجابي على توسيع القطاع الخارجي (التجارة الخارجية وميزان المدفوعات) للدولة.

٢. تشير نتائج أداء الحرية الاقتصادية والقطاع الخارجي في العراق إلى أن مؤشرات الحرية الاقتصادية لا تتمتع بمستوى مقبول؛ لكونه يصنف ضمن (حرية اقتصادية ضعيفة) نتيجة ضعف سيادة القانون والفساد الإداري والمالي وتدخل الدولة بالأنشطة الاقتصادية كون العراق دولة ريعية وضعف الكفاءة التنظيمية وفوضى الانفتاح على الخارج وضعف حماية الاستثمار.....الخ. إلا أن مؤشرات الحرية الاقتصادية لم يتضح لها دور واضح على القطاع الخاص في العراق؛ لكونه يعتمد على تصدير النفط، في حين قد يكون لها أثر واضحاً فيما لو كان اقتصاد العراق متنوعاً.

٣. بما أن اقتصاد العراق يعاني من مشاكل كبيرة واختلالات هيكلية فإن تدهور الحرية الاقتصادية في العراق يجعله يتبوأ المراتب المتأخرة ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية وكل ذلك انعكس سلباً على القطاع الخارجي غير النفطي تحديداً. ومن أجل تفعيل الحرية الاقتصادية لتحفيز القطاع الخارجي في العراق يتطلب التحول الفعلي نحو اقتصاد السوق وتحسين مستوى الاستقرار الأمني والاقتصادي وإقامة مناطق حرة ومناطق استثمارية وتطبيق برامج اصلاح واقعية وفعالة.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١. كما هو معروف أن الحرية الاقتصادية دور كبير في تفعيل التطور الاقتصادي للبلدان؛ لكونها تشجع القطاع الخاص من خلال آليه السوق، وزيادة دور الاستثمار والانتاج في التنمية الاقتصادية وعليه نوصي بضرورة تطبيق الحرية الاقتصادية والارتقاء بمؤشراتها المختلفة من أجل الارتقاء بمستوى الاداء الاقتصادي.

٢. بما أن مؤشرات الحرية الاقتصادية لم يكن لها دور واضح على القطاع الخارجي في العراق لكونه ذا اقتصاد ريعي، لذا نوصي بالارتقاء بمستوى الحرية الاقتصادية التي من شأنها تفعيل دور القطاع الحقيقي غير الاستخراجي في مجال التجارة الخارجية لتقليل الاعتماد على النفط الذي تخضع إيراداته إلى تقلبات اسعار النفط العالمية.

٣. رغم أن التحول إلى اقتصاد السوق هو من توجهات الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، الا ان واقع الحال يشير إلى هيمنة القطاع العام بسبب ريعية الاقتصاد، ولهذا نوصي بإيلاء أهمية للحرية الاقتصادية من أجل تفعيل دور القطاع الخاص وآلية السوق لبناء اقتصاد عراقي متطور.

٤. بما أن العالم يشهد دور العولمة المتنامي من الانفتاح والاعتماد المتبادل، لذا يجب الاندماج مع الاقتصاد الدولي من خلال عمليات التحرير والاصلاح الاقتصادي من أجل النهوض بالقطاع الخارجي.

الهوامش:

(١) وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠٩ وزارة التخطيط، ص ١٧٦.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٣) منذر جابر محمد، الخصخصة والاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣، ٢٠٠٩، ص (١٤٠-١٤١).

(١) وزارة التخطيط، تقرير الاقتصادي العراقي السنوي لعام ٢٠١٤، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، جمهورية العراق، بغداد، كانون الأول، ٢٠١٤، ص ٤٠.

* بسبب عدم ظهور بيانات العراق وتقييمه في مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي الذي يصدره معهد التراث الأمريكي (Hertage)، لذا سنعتمد على تقرير الحرية الاقتصادية للعالم العربي الذي يصدره مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان بالتعاون مع معهد (فريزر) الكندي ومؤسسة (فريدريش الألمانية). علماً ان متغيرات هذا المؤشر متشابهة إلى حد ما مع تقرير معهد التراث.

* المادة ١١٢ ثانياً نصت على "تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث مبادئ اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار". للمزيد راجع الدستور العراق الصادر عام ٢٠٠٥، ص ٢٨.

(١) منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، الائتلاف العالمي ضد الفساد، صفحات متفرقة.

(١) البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، صفحات متفرقة.

(٢) World Bank Group, Doing Business ٢٠١٨ – Comparing Business Regulation, p١٦٨.

(٣) World Bank Group, Doing Business ٢٠١٨ – Comparing Business Regulation, p١٦٨.

(٤) عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي (النفط- الاختلال الهيكلي- البطالة)، مركز العراق للدراسات، الساقى للطباعة والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥، ص ٦٧.

(٥) مفيد ذنون يونس وآخرون، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، جامعة الموصل، العراق، ٢٠١٢، ص (١٩٠-١٩١).

(٦) منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للمدة ٢٠١٨، الائتلاف العالمي ضد الفساد، ص ١٠.

(١) World Bank Group, Doing Business ٢٠١٨ – Comparing Business Regulation, p١٦٨.

(٢) World Bank Group, Doing Business ٢٠١٨ – Comparing Business Regulation, p١٦٨.

- (٣) أسار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة علوم انسانية، السنة الرابعة، العدد (٢٩) - تموز (يوليو)، ٢٠٠٦، ص (١٠-١٢).
- (١) شبكة النبا المعلوماتية، العراق والحرية الاقتصادية: المفارقة والاسباب والحلول، مقالات اقتصادية، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٧.
- (١) وزارة التخطيط، تقرير الاقتصادي العراقي ٢٠١٩، الجزء ٣، جمهورية العراق، بغداد، ٢٠١٩، ص (٩٥-١٠٤).
- (٢) وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠١٠، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، جمهورية العراق، بغداد، ٢٠١١، ص (٦٣-٦٤).
- (٣) حلوب كاظم معله، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى WTO، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢- العدد ٨٨، ٢٠١٦، ص ٣٢٩.
- (١) حلوب كاظم معله، مروة خضير سلمان، المصدر السابق، ص ٣٣٠.
- (٢) فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشي، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣- العدد ١٠١، ٢٠١٧، ص ٣٢٦.
- (١) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، ص ١٧١.
- (٢) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، ص ٢٣٤.
- * ميزان الحساب الرأسمالي والمالي وهو يمثل حاصل جمع الحساب الرأسمالي والمالي والذي يتضمن مكونات فرعية وهي (صافي الاستثمار المباشر + صافي استثمار الحافطة + صافي الاستثمار الاخر).
- (١) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٩، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، ص ١٨١.
- * - تشمل الاستيرادات الحكومية (الاستيرادات الاستهلاكية، الاستيرادات الرأسمالية، الاستيرادات المنتجات النفطية، الاستيرادات الحكومية الاخرى، تكاليف طبع العملة).

- تشمل الاستيرادات القطاع الخاص (استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية والرأسمالية، استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص).

(١) سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص (١٩٧-١٩٨).

(١) جواد كاظم جبار، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية في العراق، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص (٣٤٣-٣٤٤).

* يعد العراق من الحكومات المراقبة في منظمة التجارة العالمية.

(١) غسان طارق ظاهر، اثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان اسبوعية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠١١)، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٣، ص ١٢٢.

(٢) حسام عبد الله يوسف العذاري، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٣ - ١٩٩٠)، رسالة الماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٧، ص ١٥٠.

(١) مظفر حسني علي، مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لندوة وزارة التجارة حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٩.

(٢) ايسر ياسين فهد، منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق، بحث مقدم لندوة المركز العراقي لإصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، الهيئة الوطنية لاستثمار، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣.

(٣) سعدية هلال حسن التميمي، المصدر السابق، ص (٢٠٠-٢٠٢).

* الانفتاح الاقتصادي مفهوم أوسع من مفهوم حرية التجارة؛ لكونه يشمل أيضاً "حركة عوامل الانتاج والمعلومات وتبادل العملات".

المراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١- أسرار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، مجلة علوم انسانية، السنة الرابعة، العدد (٢٩)- تموز (يوليو)، ٢٠٠٦.

- ٢- ايسر ياسين فهد، منظمة التجارة العالمية واقع انضمام العراق، بحث مقدم لندوة المركز العراقي لإصلاح الاقتصادي عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، الهيئة الوطنية لاستثمار، بغداد، ٢٠٠٩.
- ٣- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨).
- ٤- جواد كاظم جبار، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية في العراق، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- ٥- حلوب كاظم معله، مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى WTO، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٢- العدد ٨٨، ٢٠١٦.
- ٦- حسام عبد الله يوسف العذاري، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٣ - ١٩٩٠)، رسالة الماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٧.
- ٧- الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥.
- ٨- سالم بن ناصر الإسماعيلي، وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي- التقرير السنوي للمدة (٢٠١٢ - ٢٠١٨)، مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية، مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عُمان، معهد فريزر.
- ٩- سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.
- ١٠- شبكة النبا المعلوماتية، العراق والحرية الاقتصادية: المفارقة والاسباب والحلول، مقالات اقتصادية، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٧.
- ١١- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٠ - ٢٠١٩)، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة.
- ١٢- عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي (النفط- الاختلال الهيكلي- البطالة)، مركز العراق للدراسات، الساقى للطباعة والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥.
- ١٣- غسان طارق ظاهر، اثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان اسبوية مختارة للمدة (١٩٨٠ - ٢٠١١)، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ٢٠١٣.

- ١٤- فارس كريم بريهي، ميس عبد الامير كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٣- العدد ١٠١، ٢٠١٧.
- ١٥- مظفر حسني علي، مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بحث مقدم لندوة وزارة التجارة حول انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، بغداد، ٢٠٠٩.
- ١٦- مفيد ذنون يونس وآخرون، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، جامعة الموصل، العراق، ٢٠١٢.
- ١٧- منذر جابر محمد، الخصخصة والاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣، ٢٠٠٩.
- ١٨- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، الائتلاف العالمي ضد الفساد.
- ١٩- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للمدة ٢٠١٨، الائتلاف العالمي ضد الفساد.
- ٢٠- وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي ٢٠١٠، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، جمهورية العراق، بغداد، ٢٠١١.
- ٢١- وزارة التخطيط، تقرير الاقتصادي العراقي ٢٠١٩، الجزء ٣، جمهورية العراق، بغداد، ٢٠١٩.
- ٢٢- وزارة التخطيط، تقرير الاقتصادي العراقي السنوي لعام ٢٠١٤، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، جمهورية العراق، بغداد، كانون الأول، ٢٠١٤.
- ٢٣- وزارة التخطيط، تقرير الاقتصادي العراقي السنوي لعام ٢٠١٤، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، جمهورية العراق، بغداد، كانون الأول، ٢٠١٤.
- ٢٤- وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤)، بغداد، كانون الأول، ٢٠٠٩.
- ثانياً : المواقع على شبكة الانترنت :

١- <http://www.heritage.org/index>

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية :

-
- ١- Jemes Gwartney, Robert Lawson, Economic Freedom of the World (٢٠٠٠-٢٠٠٧) ANNUAL REPORT, Florida State university, Southern Methodist university.
 - ٢- Salem Ben Nasser Al Ismaily, Economic Freedom of the Arab World ٢٠١٩ Annual Report, Friedrich Naumann Foundation for Freedom, International Research Foundation of Oman Fraser Institute, ٢٠١٩.
 - ٣- Terry Miller, Anthony B. Kim, James M. Roberts, (٢٠٠٤, ٢٠٠٨- ٢٠١٩) Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation.
 - ٤- World Bank Group, Doing Business ٢٠١٨ – Comparing Business Regulation.
 - ٥- World Bank Group, Doing Business ٢٠١٨-Comparing Business Regulation.

